

## بمناسبة اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري

نداء حقوقي من اجل الكشف عن مصير جميع المختطفين من السوريين

تحية المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان في سورية في كل عام، ذكرى اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري في 30 آب، ومن اجل بذل الجهود الدائمة من اجل مكافحة الاختفاء القسري.

يعتبر الاختفاء القسري واحدة من أبعث الانتهاكات التي ترتكب بحق الانسان، وتجعله عرضة لأخطر أنماط الانتهاكات حيث يتم انتهاك مجموعة اساسية من حقوقه وعلى رأسها: حقه في الحياة الحرة والمحق في السلامة البدنية والمحق في الحرية والامان الشخصي ويحرمه من الغطاء القانوني، علاوة على التأثيرات الكارثية على الاهالي والاطفال والنساء.

ان الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. اعتمده الجمعية العامة في قرارها 133/47 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 1992 بوصفه مجموعة مبادئ وقواعد واجبة التطبيق على جميع الدول. وهذا الإعلان مهد لإقرار "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري" المصادرة عن منظمة الأمم المتحدة عام 2006م وبهذه الاتفاقية تبلورت المفاهيم واكتمل الإطار القانوني الدولي حول الإخفاء القسري، وأصبح الإخفاء القسري جريمة ضد الإنسانية إذا ما تم ارتكابها بشكل عام ومنظم ومنهجي ومن ثم يُعاقب عليها وفقا لمنظومة القانون الجنائي الدولي.

وتحظر الاتفاقية حظرا قطعيا تعريض أي شخص للاختفاء القسري، كما تحظر التدرع بأي ظرف استثنائي سواء كان حالة حرب أو التهديد باندلاع حرب أو انعدام الاستقرار السياسي الداخلي أو أية حالة استثنائية أخرى. وتعتبر الاتفاقية ممارسة الاختفاء القسري (العامة أو الممنهجة) جريمة ضد الإنسانية وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون.

عملية الاختفاء القسري تنتهك الحقوق التالية:

1- الحقوق المدنية أو السياسية التالية: حق الفرد في الاعتراف بشخصيته القانونية- حق الفرد في الحرية والأمن على شخصه- المحق

في عدم التعرض للتعذيب أو لأي ضرب آخر من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة- الحق في الحياة، في الحالات التي يقتل في الشخص المختفي- الحق في الهوية- الحق في محاكمة عادلة وفي الضمانات القضائية- الحق في سبيل انتصاف فعال، بما في ذلك الجبر والتعويض- الحق في معرفة الحقيقة فيما يخص ظروف الاختفاء.

2- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لضحايا وأسرتهم على حد سواء: الحق في توفير الحماية والمساعدة للأسرة- الحق في مستوى معيشي مناسب- الحق في الصحة- الحق في التعليم.

بما أن الاتفاقية أول معاهدة عالمية تعرف الاختفاء القسري وتحظره. وتغطي الاتفاقية الجوانب الرئيسية التالية: مكافحة الإفلات من العقاب - إجراءات وقائية - حقوق المضحايا

المفريق العامل واللجنة المعنية بالاختفاء القسري: قررت لجنة حقوق الإنسان في عام 2003 أن تنشئ فريقاً عاملاً بين الدورات مفتوح العضوية مكلف بمهمة صياغة مشروع صك ناظم ملزم قانوناً لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وعلى مدار عملية المفاوضات التي استغرقت ثلاث سنوات، شارك في اجتماعات المفريق أكثر من 70 دولة، علاوة على العديد من المنظمات غير الحكومية وروابط أسر الأشخاص المختفين وخبراء. وقد قام مجلس حقوق الإنسان باعتماد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري خلال أول دورة له والتي عقدت في حزيران 2006 واعتمدها الجمعية العامة في كانون الأول من نفس العام. وفي 6 شباط 2007، تمت العملية التاريخية الخاصة بفتح الاتفاقية للتوقيع في باريس، حيث وقع عليها 57 بلداً. وتؤكد الاتفاقية أن الاختفاء القسري يشكل جريمة ضد الإنسانية عندما يمارس على نطاق واسع أو بطريقة منهجية. وتخلق الاتفاقية التزاماً على الدول بأن تُخضع جرم الاختفاء القسري للعقاب بجزاءات مناسبة تراعي جسامته الشديدة. ودخلت الاتفاقية الدولية حيز التنفيذ في 23 كانون الأول 2010، ومعه أنشئت

### [اللجنة المعنية بالاختفاء القسري](#)

ان الإجراءات التي يتخذها المفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. هي:

الإجراءات العاجلة - النداءات العاجلة - الإجراءات العادية - التدخل الفوري - الادعاءات العامة - التعاون مع الآليات الأخرى.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، ننظر ببالغ القلق والداستنكار والإدانة، لاستمرار الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي بحق المواطنين السوريين. ومازالت جريمة الاختفاء القسري تظال العديد من المواطنين السوريين. عموماً، وبعضاً من النشاط السوريين السلميين، خصوصاً، وبأيدي جهات مختلفة، من الأسماء، ممن تعرضوا للاختطاف والاختفاء القسري ومازالوا مجهولي المصير:

· المكاتب والممثل المسرحي عدنان زراعي، تعرض للاعتقال التعسفي (بتاريخ 26/2/2012)

· الأستاذة جميل عمر: تعرض للاختطاف والاختفاء القسري بالقامشلي من مسلحين مجهولين (تاريخ 13/7/2012) وما زال مجهول المصير.

· الدكتور عبد العزيز الخير رئيس مكتب العلاقات الخارجية في هيئة التنسيق الوطنية للتغير الديمقراطي في سورية بتاريخ 20/9/2012 تعرض للاختفاء والاختطاف من قبل مسلحين مجهولين بدمشق العاصمة السورية

· الأستاذة إياس عياش عضو المكتب المركزي في هيئة التنسيق الوطنية للتغير الديمقراطي في سورية والقيادي في حركة الاشتراكيين العرب. بتاريخ 20/9/2012 تعرض للاختفاء والاختطاف من قبل مسلحين مجهولين بدمشق.

· السيد ماهر طحان عضو في هيئة التنسيق الوطنية للتغير الديمقراطي في سورية بتاريخ 20/9/2012 تعرض للاختفاء والاختطاف من قبل مسلحين مجهولين بدمشق.

· الفنان السوري المسرحي: زكي كورديلو. تعرض للاعتقال التعسفي من منزله بدمر-دمشق (بتاريخ 11/8/2012) برفقة ابنه مهيار وقريبه السيد عادل برازي. وصديقه السيد اسماعيل جمول

· الصحفي شيار خليل- تعرض للاعتقال التعسفي (بتاريخ 21/10/2012)

· المحامي والناشط الحقوقي المعروف الأستاذ خليل معتوق، تعرض للاختفاء القسري (بتاريخ 21/10/2012) وما زال مصيره مجهولاً.

· الأستاذة محمد ظاظا: (بتاريخ 21/10/2012) وما زال مصيره مجهولاً.

· بهزاد دورسن -عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)- تعرض للاختطاف والاختفاء القسري بتاريخ 24/10/2012

· ماهر احمد نوفل، تعرض للاختفاء القسري بدير الزور، بتاريخ 27/10/2012 .

· الناشطة عبير رافع , تعرضت للاعتقال التعسفي بتاريخ 18 11 2012 في جرمانا.

· احمد نمر حسن، تعرض للاختفاء القسري بريف دمشق، بتاريخ 27/11/2012

· الاستاذ رجاء المناصر أمين سر هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي وأمين سر اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي في سورية خلال مروره راجلاً في منطقة البرامكة بدمشق، تعرض للاختفاء القسري بتاريخ 2011/2013

· الناشط جوان عجبك تعرض للاعتقال التعسفي بتاريخ 22/12/2012

وبتاريخ 10/12/2013 قامت مجموعة من المسلحين مجهولين باقتحام "مبنى مركز توثيق الانتهاكات في سورية"، في مدينة دوما-ريف دمشق، واختطفوا الناشط التالمة اسمائهم:

· الناشطة الحقوقية والإعلامية المحامية رزان زيتونة - الناشطة السياسية والإعلامية السيدة سميرة الخليل- الناشط الإعلامي والمحقوقى الاستاذ وائل حمادة- الناشط الإعلامي الاستاذ ناظم حمادي، واقتادوهم الى جهة مجهولة، مازالوا مجهولي المصير.

· قام مسلحون مجهولون بال قرب من مدينة حلب، بتاريخ ١٣ ٢٠١٢/٤/٢٢، باختطاف كلا من الشخصيات الوطنية المدنية المعروفة:

متروبوليت حلب والاسكندرون وتوابعهما للروم الأرثوذكس المطران بولس الميازجي

متروبوليت حلب لطائفة السريان الأرثوذكسي المطران يوحنا ابراهيم

وبعد قتل سائق المطران يوحنا ابراهيم، فقد تم اقتيادهما الى جهة مجهولة، ومازالا مجهولي المصير، حتى الآن.

· المتاجر عبد الرحمن ياسين (بتاريخ 832013)

· زوجة المتاجر عبد الرحمن ياسين: طبيبة الأسنان وبطلة سوريا بالمشطرنج رانية العباسي وأولادهم الستة: ديمة 14 عاماً، انتصار 11 عاماً، نجاح 9 أعوام، ولاء 8 أعوام، أحمد 4 أعوام، والمطفلة الرضيعة ليان عام واحد

· والمسكرتيرة مجدولين القاضي  
· حيث تم اعتقالهم من منزلهم الكائن في مشروع دمر-بناء المياسمين بدمشق (بتاريخ 932013)

· المدرسة نبال فضل الله زيتونة، بتاريخ 7 8 2013 في جرمانا-ريف دمشق

· الدكتور اسماعيل الحامض، من المرقعة (بتاريخ 2112013) وما زال مصيره مجهولاً.

· المزميل الناشط المحقوقي عبد الهادي شيخ عوض (بتاريخ 13122013)

· الناشط الإعلامي أمير حامد - تعرض للاختفاء القسري من قبل مسلحين مجهولين في مدينة الدرباسية 11/01/2014

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، ومن موقعنا المبدئي والانساني، نتوجه بالإدانة والشجب لكل حوادث الاختطاف والاختفاء القسري بحق المواطنين السوريين، سواء الذين تم الإفراج عنهم أم الذين مازالوا مختفين ومجهولي المصير. حيث أننا نرى في استمرار اختفاءهم وانقطاع الاتصال والتواصل معهم وعدم معرفة أي شيء عن مصيرهم، يشكل تهديداً واضحاً على حياتهم، ونطالب بالكشف عن مصيرهم، وكذلك الإفراج الفوري عنهم دون قيد أو شرط، إذا كانوا محتجزين لدى أية جهة حكومية أو غير حكومية

إن نعتبر إن جميع

عمليات الاختطاف والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي بحق المواطنين السوريين عموماً، وبحق الناشطين الحقوقيين والسياسيين المسلمين، هي سلوكيات لا إنسانية ومدانة ومستنكرة، وإننا نبدي قلقنا البالغ على مصيرهم، ونطالب جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تقوم بالاحتجاز القسري والاختطاف والإخفاء القسري، بالكف عن هذه الممارسات الملائسانية التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بذلك. وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي العام والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحيث يعتبر الحق في الحياة والحفاظ عليه من النظام العام في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن القواعد الآمرة

فيه، فلا يجوز الانتقاص منها أو الحد منها. كما أنها تعتبر حقوق طبيعية تلتصق بالإنسان، ولما يجوز الاتفاق علي مخالفتها، لأنها قاعدة عامة، لذلك فإن الاختطاف والإخفاء القسري، هي جرائم جنائية دولية ضد الإنسانية، تستوجب المساءلة والمحكمة

ولذلك فإننا نتوجه الى جميع الأطراف السورية-الحكومية وغير الحكومية- بالمطالب التالية:

· الموقف الفوري لكل أنواع الاحتجاز والمخطف والاختفاء القسري، أيًا تكن مبررات ذلك، مادية أو غير مادية، وإطلاق سراح كافة المختطفين والمحتجزين ودون قيد او شرط

· كف أيدي الأجهزة الأمنية الحكومية وأيدي جميع الجهات المسلحة غير الحكومية عن التدخل في حياة المواطنين عبر المكف عن ملاحقة المواطنين والمثقفين والناشطين، واختطافهم واحتجازهم وإخفاؤهم دون أي إشر، أو من أجل التفاوض عليهم مقابل مبلغ مادي أو مقابل مختطفين أو محتجزين آخرين لدى الجهات المتصارعة المختلفة

· العمل على الكشف الفوري عن مصير المفقودين، والإعلان عن بقي حيا أو من تم قتله وتصفيته لأسباب سياسية، أو غير سياسية.

على الرغم من قدم وجسامة جريمة الاختفاء القسري البشعة وارتباطها بممارسات قمعية لأنظمة الحكم الفردي والشمولي على مدى سنوات طويلة من الحكم الاستبدادي في سورية، إلا أنها لم تأخذ حقها في المطرح بسبب منع وحرمة الحديث والتطرق إليها خصوصا مع تضيق الخناق على حرية الرأي والتعبير بكافة الوسائل والعمل على ترهيب الناس والضحايا من الحديث عن هكذا قضية لذا ظل هذا الملف حبيس الأدراج ومحظور التداول.

أن المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان في سورية شهدت خلال العقدين الماضيين تطورا ملحوظا وأضحت محط تقدير الكثير من فئات المجتمع بعد أن كان ينظر إليها بكثير من الشك والريبة نتيجة للتعبئة المخاطئة عليها. وقد نشطت المنظمات الحقوقية في كثير من القضايا والأمور التي تلامس أوجاع الناس وهمومهم وتلبي تطلعاتهم ولذا يجد المتابع اليوم لعمل المنظمات الحقوقية في سورية أنها استطاعت أن تخلق جواً من الثقة بينها وبين المجتمع بمختلف تكويناته، لتؤكد على مبدأ الشراكة والتكامل من أجل تحقيق التنمية للمجتمع .

وان تبني كافة القضايا الحقوقية والإنسانية في عمل المنظمات الحقوقية، تطلب ان يكون لها دوراً مميزاً في قضية الإخفاء القسري، لأن هذه المنظمات تعد بمثابة الحامل الاجتماعي والقانوني لهذه القضية الهامة خاصة وأن البلد شهد خلال فترات زمنية متعددة حالات اختفاء للعديد من الناشطين وللعديد من المواطنين السوريين ومن الفاعليات الوطنية والسياسية، كما أن هذه الجريمة لا زالت تمارس حتى الآن، وبأيدي حكومية وغير حكومية، والتي امتدت لتتطال مختلف فئات المجتمع وصنوفه، ودون أي وازع أو ضمير.

لقد عانت بلادنا وعلى امتداد العقود الماضية، ومازالت تعاني، من آثار هذه الجريمة المشعة التي أحدثت جراحاً عميقة في نفوس السوريين، مما يوجب البحث والتقصي والكشف عن مصير كل المخفيين والمحاسبية باعتبار هذه الجريمة من الجرائم التي لا تسقط بالتقادم، وسيظل هذا الملف مفتوحاً حتى يتم الكشف عن مصير كل مخفي ويزال المتسببون جزاءهم وتعويض الضحايا أو ذويهم وضمان عدم تكرار تلك الجرائم. وبالرغم من الصعوبات التي تعترض عمل المنظمات الحقوقية في متابعة خيوط جريمة الإخفاء القسري، من: كشف لهوية الخاطفين أو مكان الضحية أو مصيرها، إلا ان المنظمات الحقوقية مازالت تشدد على عدم تآكل الذاكرة والبحث عن الحقيقة وعن مصير الآلاف من المواطنين السوريين، الذين تم تغييرهم قسرياً، ستظل قضية إنسانية ووطنية وديمقراطية وتنموية، تحمل همها عائلات المخفيين وأسرتهم والنشطاء والمهتمون والمنظمات الحقوقية .

يذكر أن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والهيئات المعنية بملف المختفين قسرياً وعائلات المفقودين، وهم من الأعضاء المؤسسين للفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الإنسان، يمتلكون بيانات موثقة-شبه دقيقة وشبه كاملة-

بأسماء ممن تعرضوا للاختفاء القسري من عسكريين ومدنيين منذ أوائل عام 2011 وحتى هذه اللحظة، متضمنة ممن تم الإفراج عنهم أو تم مبادلتهم بمقابل مادي وغير مادي، إضافة لمن هم مجهولي المصير منذ أكثر من احدى عشر سنة.

دمشق 282022

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية

1) منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف.

2) المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.

3) المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (DAD).

4) اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المرصد).

5) المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

6) منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة.

7) لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).